

التنمية المستدامة للمناطق الساحلية في الجزائر : الواقع،

التحديات والحلول

أ. د بوخمخيم عبد الفتاح

بغور وسام

كلية العلوم الاقتصادية. جامعة جيجل

ملخص :

لمواجهة التهديدات والتحديات التي تواجه المنطقة الساحلية ومن أجل ضمان تحقيق تنمية مستدامة حقيقية بها، اتجهت مختلف دول العالم إلى تطبيق عدة استراتيجيات قائمة على آليات ديناميكية للتسيير المندمج، والحوكمة والاستغلال المستدام للأقاليم الساحلية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور التنموي للمناطق الساحلية بالجزائر، باعتبارها أقطابا تنموية رائدة، ومتميزة بمختلف خصائصها ومواردها في مواجهة تحديات متعددة؛ الأمر الذي يحتم تبني أساليب تنموية مستدامة أهمها التسيير المندمج، بهدف جمع وتوحيد أهداف مختلف الفاعلين التنمويين ضمن مشروع موحد يعود بالفائدة العامة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية على الإقليم الساحلي ككل.

الكلمات المفتاح: المناطق الساحلية، التنمية المستدامة، التسيير المندمج للأقاليم الساحلية، حماية البيئة.

تصنيف JEL : Q5

Abstract :

The fact that Algerian coastal areas contain various resources makes it the center of most important economical and development activities, but at the same time makes it vulnerable to various threats that increase the risk of deterioration.

To meet these challenges and in order to ensure the achievement of truly sustainable development, Algeria tends to apply several strategies based on integrated managements.

This paper aims to highlight the developmental role of Algerian coastal zones , as important poles of development facing multiple challenges ,which requires adoptions of methods for sustainable development ,through gathering and uniting various partners into an unified project so as to benefit the general public.

Key words : coastal zones, sustainable development, integrated coastal zones management, environment protection.

مقدمة

تشكل المناطق الساحلية نظاما بيئيا اقتصاديا اجتماعيا معقدا، متناقضا، وجاذبا نظرا للثروات المرتبطة بوجود البحر، وفي نفس الوقت متميزا بضغط قوي تسببت في المنافسة وكثرة الصراعات والأخطار المختلفة.

وعليه، برزت الحاجة إلى وضع ترتيبات إدارية جديدة تأخذ بالاعتبار الترابط الوظيفي العميق للنظم البيئية الساحلية من ناحية، ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من الناحية الأخرى. وفي هذا السياق، توفر عملية التسيير المندمج للمنطقة الساحلية المفتاح لإنجاز هذين الهدفين المتلازمين ألا وهما حماية وصون الموارد من جهة، ومواصلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة الساحلية من جهة أخرى.

إشكالية الدراسة :

تعتبر مسألة التنمية المستدامة للمناطق الساحلية من المواضيع الرئيسية التي وضعتها السلطات الجزائرية على لائحة أولوياتها منذ أواخر القرن العشرين، غير أن نتائجها كانت متذبذبة ولم تحقق التنمية المرجوة في المجالات الثلاث : الاقتصادية الاجتماعية والبيئية ؛ مما يستدعي دراسة هذا الوضع وتحديد الخلل الحاصل وأسبابه، والبحث في حلول ناجعة تحتم جمع وتوحيد أهداف مختلف الفاعلين التتمويين ضمن مشروع موحد يعود بالفائدة العامة.

ولهذا تركز هذه الدراسة في المقام الأول على تسليط الضوء على واقع التنمية في المناطق الساحلية وما تواجهه من تحديات، كما تهدف في المقام الثاني إلى استعراض وتحليل استراتيجية التسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر، وآفاق تنفيذها باعتبارها حلا لإشكالية التنمية المستدامة للمناطق الساحلية في الجزائر.

مما سبق يمكننا معالجة موضوع الدراسة انطلاقا من التساؤل
الرئيسي الآتي :

كيف يمكن تفعيل التنمية المستدامة في المناطق الساحلية الجزائرية
من خلال عملية التسيير المندمج ؟

أهمية الدراسة : تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال :

- اتجاه الجزائر إلى الاهتمام بأقاليمها الساحلية بشكل أكبر وتسخير
كل الإمكانيات اللازمة لحمايتها وتطويرها وفق مختلف المبادئ العالمية.
- الاتجاهات الدولية الحديثة لحماية وتنمية الأقاليم الساحلية نظرا
لتزايد الأخطار المحدقة بها وتوحيد الأساليب العملية المتبعة من أجل ذلك
عالميا وأبرزها عملية التسيير المندمج للأقاليم الساحلية.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، تم الاعتماد على المنهج
الوصفي التحليلي فيما يخص المفاهيم العامة، أما فيما يخص الجانب
الميداني للدراسة تم إتباع المنهج الاستقرائي، والمنهج الإحصائي التحليلي.

I. المنطقة الساحلية :

تتنوع التعريفات المختلفة التي وضعت لتحديد مفهوم واضح ودقيق
للمنطقة الساحلية، تبعا لاختلاف الانتماء العلمي للباحثين، بين تعريفات :
جغرافية، بيئية، سياسية، وسوسيو-اقتصادية...الخ.

وعموما فإن أهم ما تتفق عليه التعريفات الجغرافية والفيزيائية هو صعوبة
تحديد حدود الساحل وقياس أبعاده، والتي تختلف في مقدارها انطلاقا من 15
كم وحتى 60 كلم خلف الشاطئ ؛ وذلك لكونه يتميز بالتغير والتطور
جيولوجيا وجغرافيا بالإضافة إلى التغيرات الناجمة عن تأثيرات الإنسان. كما
يتنوع مدى اتساع هذه المنطقة في البحر والأرض حسب الإشكالية المطروحة.
(1) وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فإن الحدود الجغرافية
للمناطق الساحلية سواء داخل البحر أو اليابسة تختلف وفقا للهدف المنشود من
وضعها، ووفقا للمشاكل المطروحة سواء كانت حدود قانونية إدارية محلية، أو
دولية كالتقسيم الإداري الذي تتبعه الدول، أو لأهداف اقتصادية بحتة، أو
لأهداف تنمية عامة...الخ. (2)

II. التسيير المندمج للمناطق الساحلية :

شهدت الجهود الدولية منذ أواخر القرن العشرين توجهها نحو تقنين الاهتمام بالمناطق الساحلية وتتميتها وإدارتها ، ويتجلى ذلك في مسارعة مختلف الدول الساحلية إلى تبني أسلوب التسيير المندمج الذي أقرته أجندة القرن 21، والذي تم اعتماده رسميا في مؤتمر "ريو دي جانيرو" سنة 1992، إذ تضمن الفصل 17 من جدول أعمال القرن 21 أن : "التسيير المندمج للمناطق الساحلية هو العملية التي يجب انتهاجها من أجل التوجه نحو التنمية المستدامة للمناطق الساحلية". (3)

ويعرفه بروتوكول البحر الأبيض المتوسط لسنة 2008 الخاص بالتسيير المندمج للمناطق الساحلية على أنه : "عملية ديناميكية لإدارة المناطق الساحلية واستخدامها على نحو مستدام بما يراعي هشاشة النظم الإيكولوجية الساحلية والمناظر الطبيعية وتنوع الأنشطة وأوجه الاستخدام، وتفاعلاتها، والوجهة البحرية لبعض الأنشطة وأنماط استخدامها وأثرها على الأجزاء البحرية والبرية على حد سواء". (4)

ويمكن تلخيص العناصر الرئيسية التي تحدد عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية كما يلي :

- عملية ديناميكية تفاعلية مستمرة تتم على مختلف المستويات : المحلية، الإقليمية، الوطنية، والدولية؛
- تهدف أساسا إلى الاستخدام المستدام للمناطق الساحلية فهي عملية وقائية تنموية تركز على الموازنة بين حماية البيئة وصون الموروث الثقافي وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- تركز على تقليل الصراعات بين الأطراف المعنية من خلال المشاركة والتعاون، ودمج وتكامل أهدافهم ؛
- عملية منهجية قائمة على أسس علمية وخبرات ميدانية، متعددة المراحل والأساليب والأدوات.

III. الواقع التنموي للمناطق الساحلية في الجزائر :

1- مقومات الساحل الجزائري :

1-1 التقسيم الإداري للساحل الجزائري : يتكون الساحل الجزائري حسب التنظيم الإداري لسنة 1984 من 14 ولاية ساحلية، بمجموع 136 بلدية ذات حدود ساحلية، (5) موضحة في الشكل رقم (01) المتضمن لخريطة توضيحية للتنظيم الإداري للساحل الجزائري. وتختلف مساحة البلديات الساحلية ونسبتها من ولاية إلى أخرى، وبالتالي تختلف نسبة البلديات ذات الأولوية في عملية التسيير المندمج من ولاية إلى أخرى.

2-1 الإطار التنظيمي والقانوني : تعد عملية إدارة المناطق الساحلية من الناحية القانونية مسألة ذات بعد أفقي كونها تتعلق بوزارات مختلفة (البيئة، تهيئة الإقليم، الصيد، السياحة،... الخ)، وبعد عمودي لأنها تمس المؤسسات الحكومية المركزية والإدارات المحلية. ولذلك فإن النصوص القانونية التي تخص الساحل كثيرة ومتنوعة، ومنبثقة عن مختلف الوزارات وتؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على عملية تسييره وتنميته. ومن أهم القوانين المرتبطة مباشرة بالساحل :

- قانون رقم 02/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 : المتعلق بحماية الساحل وتنميته.

- قانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 : المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

- قانون رقم 10/03 المؤرخ في 20 جويلية 2003 : المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

- القانون رقم 05/04 المؤرخ في 14/08/2004 المعدل والمتمم للقانون رقم 29/90 المؤرخ في 01/12/90 : المتعلق بالتهيئة والعمارة.

- المرسوم التنفيذي رقم 04-113 المؤرخ في 13/04/2004 المتعلق بتنظيم وتشغيل ومهام المحافظة الوطنية للساحل.

- القانون 01/03 المؤرخ في 17/02/2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

- القانون 03/03 المؤرخ في 17/02/2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

ويبين التحليل الجزئي للنصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالساحل باختصار ما يلي :

- **كثرة النصوص القانونية** التي تتزايد وتعدل عدة مرات، مما يعرقل التطبيق المنسق لأحكام القوانين المختلفة؛

- **تشريع مجزأ وقطاعي وضعته الدوائر الوزارية** : وضعت أغلب القوانين وفقا لموضوعات معينة وفي إطار رؤية قطاعية، وليس من حيث النشاطات أو المشاريع الكلية. رغم تمريرها على البرلمان وإعطائها بعدا وطنيا.

- **تكريس التقاطع العشوائي ما بين القطاعات في النظام القانوني الحالي** : حيث تتدخل السلطات المحلية للمناطق الساحلية، والمؤسسات العامة، والإدارات المركزية حسب ما يهمها ويخصها في المنطقة الساحلية ؛ إضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الثلاث المهتمة بعملية التسيير المندمج، وهي (6) : **المجلس الأعلى للبحر، المحافظة الوطنية للساحل، ومجلس التنسيق الساحلي** ؛ متباينة الأوضاع القانونية، وتنتمي إلى إدارات مختلفة تتدخل حسب غاياتها وصلاحياتها.

- **عدم وجود إطار تشريعي موحد ومحدد** : يلبي متطلبات عملية التسيير المندمج مما يترك مجالا للتنازع بين الأطراف من خلال عدم المبادرة وإلقاء المسؤولية على الآخرين، أو التدخل الكلي المتراكم وغير المنسق.

3-1 الإطار البيئي:

1-3-1 مورفولوجية (تشكيل) الساحل : يمتد الساحل الجزائري من مرسى بن مهيدي غربا إلى رأس رو Cap Roux شرقا على طول 1622 كم، على شكل سلسلة من الخلجان، يتميز بمنحدرات عالية تحد جزءه الأكبر (7)

2-3-1 التنوع البيولوجي : يحتوي الساحل الجزائري على نظم **إيكولوجية ذات إنتاجية عالية**، هشة وحساسة للنشاط البشري وذات تنوع بيولوجي هام حيث تم إحصاء 3183 نوعا بحريا (نباتيا وحيوانيا) في جميع المناطق البحرية الساحلية الجزائرية موزعة بين 720 فصيلة و655 عائلة. أما الثروة النباتية البحرية فتقدر بـ713 نوعا مجمعة في 71 فصيلة و38 عائلة (8) وإذا أضيف الغطاء النباتي الساحلي وبالجزر، والطيور البحرية والساحلية، يصل التنوع البيولوجي المعروف للنظام البيئي البحري الجزائري إلى 4150 نوعا، بينها 4014 نوع مؤكد

بـ(950 جنسا و76 عائلة). كما تجدر الإشارة إلى أن هذا التقييم للتنوع البيولوجي أقل من القيمة الفعلية الحقيقية، إذ أن معظم الاستطلاعات تمت في الأعماق الممكنة الوصول (0-200 م) أو أقل من 40 متر للأعماق الصعبة.

4-1 الإطار الاجتماعي والاقتصادي :

1-4-1 الساحل مكان للمركز الديموغرافي : بلغ عدد سكان الجزائر حسب إحصاء السكان لسنة 2008 حوالي 34.1 مليون نسمة، يعيش حوالي 63٪ منهم في الشمال ضمن ما يشكل 1.9٪ من مساحة التراب الوطني.(9) إذ تقارب الكثافة السكانية على الساحل 274 نسمة/كلم²، مقابل 14 نسمة/كلم² على المستوى الوطني. كما أن 50% من البلديات الساحلية (المقدر عددها ب 136 بلدية) مصنفة ضمن 500 بلدية الأكثر كثافة سكانية.(10)

2-4-1 الساحل مكان للمركز العمراني الحضري :

يتميز الإقليم الجزائري باستقطاب حضري قوي في الشمال بشكل عام، وبشكل خاص في "الشريط الساحلي" المطل على البحر الأبيض المتوسط على عمق يتراوح من 50 إلى 100 كم من الشرق إلى الغرب؛ وهو ما يسمى بظاهرة "التسحل Littoralisation" حيث تركز اتجاهات التنمية والتطوير نحو السواحل على غرار باقي بلدان البحر الأبيض المتوسط. إذ يقطن حوالي 77٪ من سكان الخط الساحلي في المناطق الحضرية.(11)

3-4-1 المنشآت السوسيو-اقتصادية:

بين التعداد الاقتصادي الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2012 ووزن الولايات الساحلية في النشاط الاقتصادي. حيث وضحت نتائج المينة في الشكل رقم (01) أن من بين إجمالي 934250 وحدة اقتصادية (إنشاء وتعمير، تجارة، صناعة، وخدمات)، تتواجد 60% منها في المناطق الساحلية.(12)

وتحتل المؤسسات التجارية حصة الأسد في الوحدات الاقتصادية على مستوى الولايات الساحلية بنسبة 60% حسبما هو موضح في الشكل رقم (02) بينما تشكل المؤسسات الخدمية 27% أما الصناعية فتشكل 12% أما مؤسسات الإنشاء والتعمير فجاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 1%.

4-4-1 القطاعات التنموية :

أ-الصناعة : تتواجد على مستوى الولايات الساحلية 43162 وحدة صناعية (سنة 2012)، بينما كان عددها لا يتجاوز 10202 وحدة سنة 1993 (13)، وتتركز 66.7% من الوحدات الصناعية المتواجدة بشمال البلاد بالولايات الساحلية أي ما يعادل 44.22% من الوحدات الصناعية الإجمالية على مستوى الوطن. وحسب إحصائيات المرجع الوطني للمؤسسات "RNE" لسنة 2007 معظم التحولات الاقتصادية متركزة في المنطقة الساحلية، وذلك بسبب المحيط والبيئة، والظروف الاقتصادية الملائمة؛ والهيكل القاعدية المتوفرة. (14)

ب-الزراعة : تمثل المناطق المستغلة للزراعة بالولايات الساحلية 19.5% من إجمالي المناطق المستغلة زراعيًا بالوطن بما يعادل 1647088 هكتار. تأتي المنطقة الغربية في المرتبة الأولى من حيث المناطق الزراعية المستغلة بـ 754 000 هكتار أي 77% من إجمالي المناطق الزراعية بالمنطقة الغربية الساحلية، أما في الوسط فتمثل المناطق الزراعية المستغلة 76% من إجمالي المناطق الصالحة للزراعة بما يعادل 617464 هكتار، أما في الجهة الشرقية فتمثل 428000 هكتار أي ما 71% يغطي إجمالي المناطق الصالحة للزراعة بالشرق الساحلي. (15)

ج- السياحة : تحتل السياحة مكانة خاصة في تخطيط المناطق الساحلية، فتم هذا القطاع بشكل عشوائي أو مفرط بسبب ضغوطا على الموارد البيئية والثقافية، ويؤثر أحيانا سلبا على هذه المساحات الهشة والمقصودة. ولذلك تهدف السياسة السياحية الحالية إلى التقليل من التمركز على السواحل من خلال إنشاء مناطق ومواقع التوسع السياحي ZEST في مناطق غير ساحلية.

وتعتبر قدرة الاستقبال في الجزائر منخفضة جدا، حيث لم يتجاوز عدد الأسرة حتى سنة 2014 98804 سرير. (16) وتتركز نسبة كبيرة من العروض الإيوائية في الولايات الساحلية، وتفسر هذه الحالة بمجموعة عوامل أهمها: جاذبية السواحل، انتشار السياحة الشاطئية، وهيمنة السياحة الحضرية في المدن الساحلية (أكثر من 64% من إجمالي العرض).

(17) وترتبط الطاقة الفندقية ارتباطا وثيقا بعملية خلق الأقطاب (المدن الكبرى)، حيث يوضح الجدول رقم (03) الذي يبين عدد الأسرة حسب الهياكل موزعة عبر الولايات الساحلية لسنة 2011 وجود علاقة قوية بين رتبة المدينة في إطار المناطق الحضرية، وعدد الأسرة التي توفرها الفنادق. فبينما تتوفر الجزائر العاصمة على 153 منشأة فندقية بطاقة استيعابية 18954 سريرا، لا تتوفر ولاية الطارف مثلا سوى على 20 فندقا بطاقة استيعابية لا تتجاوز 1615 سريرا.

د- الصيد :

- تطور إنتاج الأسماك : انتقل نمو إنتاج الأسماك بين عامي 1999 و2009 من 89818 طن إلى 130120 طن، وقدر متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج خلال هذه الفترة بحوالي 5.٪ (18) وحسب الشكل رقم (03) سجلت ذروة الإنتاج سنة 2006 (بـ157021طن)، ومن ثم حدث انخفاض في الإنتاج السمكي بمتوسط انخفاض تدريجي سنوي قدره 6.٪.

-تربية الأحياء المائية البحرية : جعلت وزارة الصيد والموارد الصيدية تربية الأحياء المائية خيارا استراتيجيا لإيجاد حلول جزئية لتراجع الإنتاج السمكي الوطني، إذ تضمنت استراتيجية تنمية القطاع (2010) العديد من مجالات تربية الأحياء المائية : تربية الأسماك pisciculture، تربية المحار conchyliculture، تربية الأحياء المائية بالمناطق الداخلية sub-aquaculture littorale، والاستزراع السمكي بالصحراء pisciculture saharienne (19).

IV. الضغوط والتهديدات في الساحل الجزائري:

يمكن تلخيص أهم الضغوط والتهديدات التي تتعرض لها المناطق الساحلية الجزائرية في العناصر التالية :

1-التلوث والنفايات :

1-1 النفايات السائلة : يمتد خط شبكة الصرف الصحي للولايات الساحلية بطول 16902 كم، أي حوالي 40% من الإجمالي الوطني، بينما شكل حجم مياه الصرف الصحي حوالي 43% من الإجمالي الوطني سنة 2012 (20). ومع ذلك تقوم العديد من الوحدات الصناعية بتفريغ مياه الصرف بشكل مباشر في الشبكات العامة، أو في الطبيعة دون معالجة.

2-1 النفايات الصلبة المنزلية : يهدد خطر التلوث جزء كبيراً من المناطق الساحلية حيث أن 70٪ من البلديات الساحلية تقوم بتفريغ النفايات في مصبات عشوائية. إذ نجد من بين 136 بلدية ساحلية، فقط 39 بلدية تقوم بتفريغ نفاياتها في مراكز طمر النفايات CET و مقابل القمامة المراقبة. (21)

3-1 النفايات الشاطئية : لا يتم القيام بعملية تنقية الشواطئ عادة إلا عند اقتراب موسم الصيف، حيث تختلف حالة النظافة من منطقة إلى أخرى تبعاً للإمكانيات التي تحشد من قبل مختلف الجهات المعنية : البلديات والجمعيات البيئية، مديريات الأشغال العامة، البيئة، المياه، الغابات، الزراعة، السياحة، والمستغلين الخواص.

4-1 التلوث البحري :

جودة مياه السباحة : يؤثر التلوث البحري في المقام الأول على مياه السباحة التي تشكل نوعيتها عنصراً ذات أهمية بالغة. وكان 292 شاطئاً موضع تحليل ميكروبيولوجي تم من طرف وزارة البيئة، أظهرت نتائج وجود : 214 شاطئ ذي نوعية جيدة (التركيزات أقل من القيم المرجعية)، 42 شاطئ ذي نوعية ميكروبيولوجية متوسطة (تركيزات ما بين القيم المرجعية والقيم الحدودية)، و 36 شاطئ ذي نوعية رديئة (تركيزات أعلى من القيم الحدية)، حيث أن معظم الشواطئ الملوثة تقع بمحاذاة المدن والمناطق الحضرية. (22)

- آثار التلوث على الأحياء القاعية : كشف تحليل الأحياء القاعية حول ميناء الجزائر العاصمة (المعلومة الوحيدة المتوفرة عليها) عن تعقيد وتغير تركيبة الأنواع في ظل ظروف التلوث بالإضافة إلى تآكل التنوع البيولوجي، وتهديد أنشطة الصيد التي تتطلب بيئة صحية. إذ وجدت أحياء البحرية مختقة بسبب النفايات المترسبة في قاع البحر. (23)

2- الضغوط الحضرية والسياحية :

أ- فقدان المقومات السياحية : تركز عملية التنمية السياحية على التطوير المتسارع الذي قد لا يحترم قواعد الاستدامة في كثير من الأحيان،

مما يؤدي إلى تخريب توازن النظام البيئي، وتدهور المناظر الطبيعية الساحلية، وتلوث النظم الإيكولوجية البحرية الحساسة مما يتسبب في الحد من الجذب السياحي والاستجمام.

ب- الآثار السلبية العمران الساحلي المفرط : تصل مستويات تعمير المناطق الساحلية artificialisation (تحول المناطق من شكل طبيعي إلى شكل حضري صناعي) في بعض الحالات إلى عتبات تهدد النظام البيئي خاصة المدن الكبرى. ومن بين نتائج العمران الساحلي المفرط الذي تتسبب فيه الضغوط السياحية والعمرانية : تدهور وفقدان الكثبان الرملية والشواطئ، فوضى في الشكل الحضري، زحف الضغط العمراني على الملك العام البحري، فقدان الأراضي السياحية.. الخ. فبسبب تحويل الأراضي السياحية لأنواع أخرى من الاستثمار بشكل غير قانوني فقدت مناطق ومواقع التوسع السياحي ZEST حوالي 6000 هكتار ما بين 1988 و2011 أي ما يقارب 20% من مساحتها الإجمالية، (24) حسبما هو موضح في الجدول رقم (02).

ج- التأثيرات على موارد المياه : تصل كمية المياه المستهلكة من قبل السياح إلى 350 لتر يوميا، أي ضعف استهلاك الفرد الجزائري (25). ما يتسبب في انخفاض الاحتياطي وزيادة إنتاج المياه العادمة، خاصة بالنسبة لبلد مثل الجزائر تعاني من ضغط كبير على المواد المائية.

د- انتهاكات التراث الأثري في المناطق الساحلية : يتعرض التراث الثقافي والأثري بالمناطق الساحلية إلى نوعين رئيسيين من الضرر : **الضرر البيئي، والانتهاكات البشرية.** ومن أهم أمثلة التعدي على التراث التاريخي "الطريق السيار شرق غرب" الذي يمر على العديد من المناطق التاريخية والأثرية (26)، ولم يتم الإبلاغ عن تعدي المشروع على أي موقع مما يوضح مدى الأضرار التي لحقت بالتراث والآثار بسبب الإهمال واللامبالاة.

٧. التسيير المندمج للمناطق الساحلية في الجزائر :

تبنت الدولة الجزائرية سياسة جديدة تقوم على نظرة شمولية ومندمجة تهدف إلى جعل البيئة انشغالا موازيا للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية. ولهذا قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة (27) بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية GIZC بدعم من "خطة العمل من أجل المتوسط Plan d'Action pour la Méditerranée" على أساس منهجية مشتركة للدول المتوسطية. وذلك اتباعا لنص المادة 18 من بروتوكول التسيير المندمج للبحر الأبيض : " أنه يجب على كل طرف تعزيز أو تطوير استراتيجية وطنية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية بهدف وضع حوكمة مكيفة وفقا لتعقيدات المنطقة الساحلية والقضايا الراهنة والمستقبلية التي تنشأ في هذه المنطقة". (28) ولكن الانطلاق في تجسيد الاستراتيجية على أرض الواقع لم ينطلق بعد بشكل رسمي إلا بعض التجارب الأولية الممهدة.

1- رؤية الاستراتيجية الوطنية لـ GIZC :

تعتبر الاستراتيجية الوطنية الجزائرية للتسيير المندمج للمناطق الساحلية عن رؤية وطنية مشتركة، توافقية واضحة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الساحلية. وتقوم هذه الإستراتيجية على حوكمة تهدف إلى تحقيق تكامل واندماج المصالح المتعددة، من خلال تحديد التحديات والأولويات ومن ثم ضبط آليات ووسائل تحقيق التنمية المستدامة للساحل. ويعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2030SNAT) أحد الأدوات الممهدة لاستراتيجية حماية وتعزيز الساحل كونه يهدف للرد على اختلالات تموقع السكان والأنشطة، والحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي.

2-مراحلها الأساسية : (29)

1-2- تحليل شامل للوضع القائم : هي مرحلة أولية أساسية في تحديد وترتيب الأولويات والتحديات، وفهم القوى المحركة في المنطقة الساحلية الوطنية، وتبسيط الضوء على التهديدات الرئيسية والاختلالات القطاعية.

2-2- تحديد الآليات التنفيذية، والشراكات والتدابير اللازمة لتعزيز منهج الإدارة المندمجة، وكذا تحديد الأساس القانوني والأدوات المؤسسية ومصادر التمويل المستدامة.

2-3- ضبط مستويات التنفيذ :

• المستوى الإداري : الولايات والبلديات الساحلية التي تشكل مستويات تنفيذ برامج التنمية .

• المستوى الثاني : هو المجال (الفيزيائي) الساحلي الذي يتعلق بمستويات تنفيذ أحكام القانون الساحلي.

• المستوى الثالث : هو المستوى الموضوعي الذي يعنى بالموضوع وليس المكان ، حيث يكون التقسيم على أساس الأنشطة القطاعية وليس على أساس التقسيم الجغرافي.

3- تحديات عملية التسيير المندمج للمناطق الساحلية الجزائرية ومتطلبات مواجهتها حسب الاستراتيجية : (30)

1-3 تحدي التنمية المتوازنة للمناطق الساحلية من خلال التوفيق من جهة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

♦ المطلوب لمواجهة التحدي : حتمية تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج واستغلال الموارد الطبيعية الساحلية.

2-3 تحدي الحوكمة : من أجل تقوية وتطوير القاعدة المؤسسية والتشريعية ؛ وزيادة مشاركة المستويات المحلية في تخطيط التنمية المحلية ؛ وكذا البحث عن مصادر تمويل متنوعة ومبتكرة ومستدامة.

♦ المطلوب : تغيير عميق للأساليب الادارية ؛ تحميل المستوى المحلي المسؤولية ؛ وتحسين الكفاءة التنظيمية والضريرية ؛ والوصول إلى أعلى وأفضل مستوى لإشراك وإدماج الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.

3-3 تحدي الانطلاق من قاعدة علمية ومعرفية كأساس لاتخاذ القرار ؛ وتحدي توجيه التكوين والبحوث لمجال الاستدامة في المناطق الساحلية.

♦ المطلوب : تأسيس روابط وعلاقات تنفيذية عملية مستدامة ومتوازنة بين قطاع البحث العلمي وعملية GIZC.

4-3 تحدي المخاطر الناشئة وتغير المناخ ، ودمجها كعامل رئيسي في عملية التخطيط السياسيات العامة ومشاريع الاستثمار بما في ذلك التخطيط البحري المكاني في إطار سياسة بحرية مندمجة.

المتطلبات : ضرورة إنشاء وتوفير رقابة دائمة.

4- التجارب الأولى لتنفيذ عملية GIZC :

يعتمد تنفيذ عملية GIZC في جزء منه على توفير البيئة المناسبة لمختلف الفاعلين والمستفيدين من الساحل، وخصوصا أن نهج التسيير المندمج جديد نسبيا ويتطلب المرور من الرؤية القطاعية نحو دمج العمليات الإدارية والتسييرية. وفي هذا الإطار شهدت الجزائر ثلاث تجارب أولية رئيسية (31) :

1-4 مخطط التهيئة الساحلية PAC : (Le programme d'aménagement Côtier) :

لكل من الجزائر العاصمة ومدينتي وهران وعنابة. وهو المشروع التنفيذي الرسمي الأول لـ GIZC في الجزائر يعد الأول من نوعه في معالجة النقائص والاختلالات التي تعرفها السواحل الجزائرية وإعطائها ديناميكية حقيقية ووضع حد للفوضى التي حالت دون تجسيد التنمية المنشودة واستغلال الإمكانيات الاستثمارية المتاحة . ويعد عبارة عن ممارسة مبتكرة ومعقدة تهدف إلى إعداد خارطة طريق لكل ولاية ساحلية شاملة لكل الميادين والقطاعات، قائمة على المنهجية المندمجة التي تتطلب إشراك مختلف الفاعلين وأصحاب المصلحة في المنطقة الساحلية الذين تتعارض مصالحهم. تم الانطلاق بإعداد مخطط التهيئة للجزائر العاصمة المفصل الذي استند على أبحاث مطولة ومعقدة لشتى القطاعات والذي تناول إجراءات ودراسات لكبح التوسع العمراني والصناعي على حساب الساحل والتنظيم الحضري له ؛ التسيير المتكامل لمصادر المياه وتطهيرها ؛ تسيير ومعالجة النفايات الصلبة ؛ حماية المواقع الطبيعية الحساسة وتسيير وتأمين التراث التاريخي والثقافي وغير المادي...الخ. تلاه مخططان لكل من ولايتي وهران وعنابة، كما أن الأبحاث قائمة في مختلف الولايات الساحلية المتبقية لانجاز مخططاتها في أقرب وقت.

2-4 مشروع أصدقاء برنامج العمل القصير والمتوسط الأجل (32)

SMAP III AMIS المتعلق بإعداد خطة GIZC لولاية الجزائر (2006، 2008) : صمم المشروع لتحسين تهيئة وإدارة ساحل ولاية الجزائر العاصمة، وتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات الجزائرية ذات الصلة لتحديث وإثراء الأطر

القانونية المتعلقة بإدارة المناطق الساحلية، وإدخال الاستخدام المستدام لمقاربة GIZC في سياسات التنمية المحلية والإقليمية. مع الأخذ في الاعتبار العلاقات المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالساحل الجزائري (إنتاج المعادن والبتروكيماويات والصناعات المعدنية، والزراعة، والعمران)، والعمليات البيئية (على سبيل المثال: التعرية وتآكل السواحل) وتأثيرها على النظم الإيكولوجية الطبيعية. وقد تم تنفيذ المشروع من قبل مجموعة تتكون من: -معهد البحوث الإيطالي CIRSA كمستفيد. - الوكالة الجزائرية لحماية السواحل لولاية الجزائر العاصمة (APPL) كشريك في المشروع. - الوزارة الإيطالية للبيئة والبرية والبحرية، كشريك على سبيل المثال تم تركيب شبكات الرصد، شبكة البيانات الطبوغرافية وقياس الأعماق لرصد تطور الخط الساحلي.

ومن إنجازات المشروع: تركيب شبكات الرصد؛ إنشاء شبكة للبيانات الطبوغرافية وقياس الأعماق لرصد تطور الخط الساحلي؛ وعلامات لمتابعة توسع أعشاب البوزيدونيا؛ تطبيق نظام لدعم القرارات في المواقع الرئيسية (الرغاية، وهرارة)؛ جمع المعطيات ونمذجتها لكافة الساحل العاصمي؛ إضافة إلى استفادة المنتمين للوكالة الجزائرية لحماية السواحل لولاية الجزائر من تكوين حول استخدام أدوات التحليل والإدارة البيئية للساحل. ورغم أن مدة المشروع استغرقت سنتين فقط إلا أنه ساعد على نقل الخبرات الإيطالية والأوروبية بشكل عام إلى الجزائر ومكن من تشكيل بنك معلومات أكبر عن الخط الساحلي العاصمي، كما ساهم من خلال التوجيهات والخبرات والانجازات في تسيير أكثر استدامة للساحل العاصمي.

3-4 مشروع دعم تطوير المحافظة الوطنية للساحل Commissariat

National du Littoral

"المحافظة الوطنية للساحل CNL هي هيئة عمومية تعمل على ترجمة السياسة الوطنية لحماية وتثمين الساحل على أرض الواقع. تم إنشاؤها بموجب مرسوم تنفيذي سنة 2004 لكنها لم تدخل حيز العمل إلا سنة 2012 وبقي نشاطها محدودا، ولذلك جاء هذا المشروع مع شراكة فرنسية

يهدف بناء خبرة المحافظة الوطنية للساحل CNL وذلك اعتمادا على منهج التعلم الديناميكي والتجريب، حيث تم اختيار مواقع " شنوة (تيازة)" و"جزر حبيباس (وهران)" كمناطق معقدة وحساسة وغنية بالموارد لأداء تجارب من طرف المحافظة الوطنية حول التسيير الفعال للسواحل اعتمادا على الخبرات الفرنسية، حيث طورت المحافظة الوطنية للساحل من خلال التجربتين خبراتها وأدائها في مجالات إدارة التنوع البيولوجي، والممارسات مابين الإدارات ومابين الوزارات، وإدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.

الغاية

إن التحليل السابق يوضح جليا أن المناطق الساحلية الجزائرية تمر بحالة تذبذب من الناحية التنموية، ففي الوقت الذي تشهد فيه استقطابا تنمويا كبيرا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وجهودا متزايدة لحماية البيئة، لا تزال بعيدة عن المستويات الحقيقية للتنمية المستدامة، رغم أن ذات التحليل يوضح المقومات الهائلة التي تتمتع بها، لكنها في الواقع يصطدم بتحديات عديدة أغلبها ناشئ عن العشوائية في التخطيط والسياسات، والتضارب بين القطاعات.

ويمكن تلخيص التحليل المفصل السابق للمنطقة الساحلية الجزائرية وحالتها التنموية من خلال تحليل SWOT مختصر لتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات التي تؤثر على المناطق الساحلية:

- 1- **نقاط القوة : السياسية :** (رغبة السلطات العامة) ؛ **الطبيعية** (تنوع المناظر الطبيعية، الموارد الطبيعية، الموائل والأنواع التراثية) ؛ **المؤسسية** (تنوع الفاعلين، تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات، ...) ؛ والمالية (توفر التمويل).
- 2- **نقاط الضعف :** تنظيمية وإجرائية (الكفاءة المؤسسية والتنظيمية والتشريعية..).

3- **الفرص :** مجموعة واسعة من الفرص لصون وحماية وتطوير وتأمين ومتابعة الموارد الساحلية والبحرية.

4. **التهديدات :** التقليدية (التلوث والنمو الديموغرافي، تدهور الأراضي الزراعية، الضغط السياحي...) ؛ الحديثة (تآكل السواحل، ارتفاع مستوى سطح البحر، الأنواع الغازية السامة...) ؛ والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

ولضمان تحقيق تنمية مستدامة فعلية بالمناطق الساحلية يجب الحرص على نجاح تنفيذ استراتيجية التسيير المندمج على أرض الواقع، إذ ينبغي أن ينعكس هذا النهج في مراحل العملية المختلفة، بدءا من التخطيط إلى التنفيذ والمتابعة والتقييم ؛ ومعالجة أوجه القصور في الهياكل والتشريعات القاعدية مثل قانون الساحل ؛ بالإضافة إلى الاستفادة من الإطار التنظيمي والمؤسسي القائم حاليا بتطويره وتكيفه مع المتطلبات الحديثة ؛ وتوفير دعم مستدام في كل الجوانب وخاصة الجانب السياسي والمالي.

الهوامش

- (1) Cicin Sain & others ,1998, p:39
- (2) OCDE , ,1993, p :24.
- (3) الموقع الالكتروني لمنظمة الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن 21:
<http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/basicinfo/agenda21.html>,
(16/04/2014, 15h:30mn).
- (4) بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008، المادة 1، ص: 02.
- (5) MATEV, 2013, p : 11.
- (6) Ibid ; p :8.
- (7) Grimes S et autres,2004, P :362.
- (8) Loukas, 2012, p :152.
- (9) Grimes S et autres, 2004, P :370.
- (10) RGPH 2008 , ONS. <http://www.ons.dz/-Population-RGPH2008-.html>.
- (11) MATEV, 2013, p : 20.
- (12) Recensement Economique 2012 , ONS. <http://www.ons.dz/-Recensement-Economique-2012-.html>.
- (13) ibid
- (14) وزارة التهيئة العمرانية البيئية والسياحة، 2007، ص:28.
- (15) MATEV, 2013, p : 25.
- (16) وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2014.
- (17) MATE, 2014, p : 15.
- (18) وزارة الصيد والموارد الصيدية، 2010.
- (19) MATEV, 2013, p : 30.
- (20) وزارة الموارد المائية، 2012.
- (21) MATEV-DPEU ;2011.
- (22) ONEDD ,2009.
- (23) MATEV, 2013, p : 39.
- (24) Ministère de Tourisme et d'Artisanat,2011.
- (25) MATEV, 2013, p :44.
- (26) Ibid,p :45.
- (27) حسب التعديل الاخيرماي 2015 أصبحت تدعى وزارة البيئية والموارد المائية، بينما جمع قسم التهيئة والإقليم في وزارة واحدة إلى جانب السياحة.
- (28) بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008، المادة 18، ص:.

(29) MATEV, 2013, p : 53.

(30) MATE, 2014, p : 05.

(31) MATE, 2015, p : 03-06.

(32)The Short and Medium-term Environmental Action Programme (SMAP III)

برنامج العمل البيئي قصير ومتوسط الأجل لبلدان المتوسط، يهدف إلى دعم البلدان المتوسطية الشريكة في جهودها لمنع التدهور البيئي وإدماج الاعتبارات البيئية في سياساتها. يتكون من ثلاث مراحل آخرها برنامج العمل البيئي (SMAP III) الذي تمحور حول تشجيع التسيير المندمج للمناطق الساحلية المتوسطية على البحر المتوسط.

قائمة المراجع

- 1- بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008.
- 2- التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة "RNE" لسنة 2007، وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحة.
- 3- التقرير السنوي لوزارة الصيد والموارد الصيدية، 2010.
- 4- التقرير السنوي لوزارة الموارد المائية، 2012.
- 5- إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2011 / 2014.
- 6- موقع الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن 21:
<http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/basicinfo/agenda21.html>,
(16/04/2014, 15h:30mn)
- 7- STRATEGIE NATIONALE DE GESTION INTEGREE DES ZONES COTIERES EN ALGERIE Phase 1 : BILAN ET DIAGNOSTIC , Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville(MATEV), 2013.
- 8- STRATEGIE NATIONALE DE GESTION INTEGREE DES ZONES COTIERES EN ALGERIE Phase2, Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement(MATE), Décembre 2014.
- 9- STRATEGIE NATIONALE DE GESTION INTEGREE DES ZONES COTIERES EN ALGERIE version finale, Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement (MATE), 2015.
- 10- OCDE , gestion des zones côtières, politiques intégrées,1993.
- 11- Grimes S et autres, Biodiversité marine et littorale algérienne. Sonatrach-LRSE. E ,2004.
- 12- cin Sain & others, Integrated Coastal and Ocean Management : Concepts And Practices, ISLAND Press, USA,1998.
- 13- Recensement Economique 2012, ONS. <http://www.ons.dz/-Recensement-Economique-2012-.html>.
- 14- Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, DPEU, 2012
- 15- MRE à travers la DAPE et de l'ONA, ainsi que le PNE 2010.
- 16- ONS,RGPH2008 , <http://www.ons.dz/-Population-RGPH2008-.html>.

قائمة الجدوال

الجدول رقم 01 : توزيع طاقة الاستقبال للولايات الساحلية

الولاية	عدد الفنادق	عدد الأسرة بالفنادق	إيواء أخرى هياكل	عدد الأسرة بهياكل الإيواء الأخرى
تلمسان	45	3311	12	2625
عين تيموشنت	17	2286	21	6452
وهران	143	5636	14	5636
مستغانم	16	/	34	8783
الشلف	12	601	22	6203
تيازة	9	2714	30	8770
الجزائر العاصمة	153	18954	4	1500
بومرداس	17	3169	35	15421
تيزي وزو	60	1393	/	/
بجاية	61	4022	42	16.817
جيجل	52	2124	27	5.879
سكيكدة	31	2027	24	8200
عنابة	40	4048	8	1290
الطارف	20	1615	17	2350
المجموع	676	51900	290	89926

المصدر : وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2011.

الجدول رقم 02 : معدل استغلال مواقع ومناطق التوسع السياحي في
نشاطات غير سياحية

الولاية	عدد ZEST	المساحة (هكتار)	نسبة المساحة المستغلة	المساحة المتبقية
الجزائر	13	2737.75	%58	1562.38
جيجل	19	4232	%42	3150.44
بومرداس	11	4738	37%	3408.57
تيازة	22	1950	19%	1456.29
تلمسان	9	549.05	39%	428.5
وهران	9	1727	19%	1505.35
سكيكدة	9	2082	17%	1673.74
عنابة	5	2436	14%	2187.18
بجاية	14	1254.5	12%	1134.34
تيزي وزو	8	1973	11%	1873.74
عين تيموشنت	10	1901	9%	1799.5
الشلف	10	1691.5	9%	1567.2
مستغانم	16	4724.8	7%	4485.79
الطارف	5	5010	2%	4902.5
المجموع	160	37006.6	21%	31094.45

المصدر : وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2011.

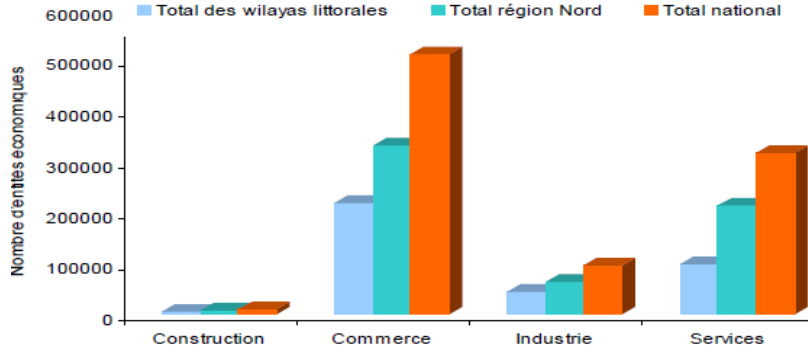
ج-قائمة الأشكال:

الشكل رقم 01 : خريطة التنظيم الإداري للساحل الجزائري



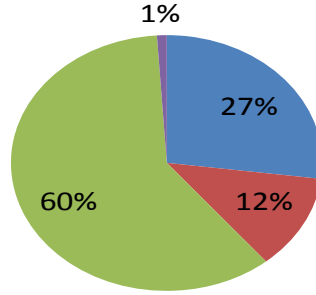
المصدر : MATEV, 2013, p : 11.

الشكل رقم : أهمية الوحدات الاقتصادية حسب الفئة في الولايات الساحلية في المنطقة الشمالية وعلى مستوى الوطن



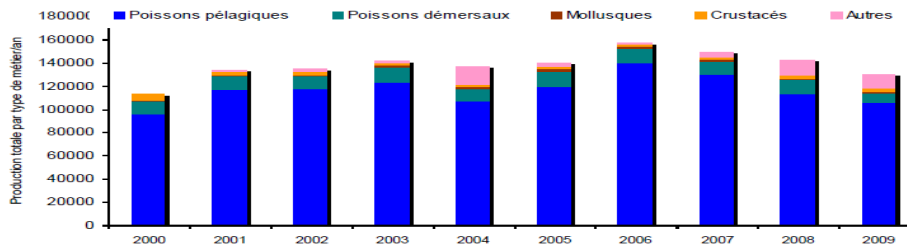
المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2012

وزيع النسب المئوية للقطاعات الاقتصادية في الولايات الساحلية



المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2012

الشكل رقم 04 : تطور الإنتاج الصيدي حسب مجموعات الأنواع ما بين عامي 2000 و2009



المصدر : وزارة الصيد والموارد الصيدية 2010.